

**بيان**  
**وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة**  
**في**  
**مؤتمر الأمم المتحدة**  
**لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية**

**يلقيه**  
**المستشار/ عبدالعزيز سعود الجارالله**  
**نائب المندوب الدائم**

**مقر الأمم المتحدة - نيويورك**  
**الاثنين، 7 نوفمبر 2016**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

يسرني في البداية، أن نهنئكم على انتخابكم رئيساً لمؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لمختلف الأنشطة الإنمائية لعام 2017، متمنين لكم كل التوفيق والنجاح.

نود في هذه المناسبة أن نوكد ضرورة استمرار الزخم والحماس الذي صاحب مرحلة اعتماد اهداف التنمية المستدامة خلال الـ 15 عاماً القادمة، وبعد مرور عام على اعتماد جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 الذي لبي احتياجات وأولويات الدول في إطار أبعاده الثلاث لتوفير حياة كريمة للجميع وضمان المحافظة على الكوكب.

فإنه من واجبنا ومسئوليتنا الدولية بأن نبذل كل ما بوسعنا لتنفيذه بشكل شامل والتي تتطلب تعزيزاً للآليات الابتكارية الخاصة بتمويل التنمية والمكملة لمصادر التمويل الرسمية تنفيذاً لخطة عمل أديس أبابا للتمويل من أجل التنمية في إطار شراكات تمويلية جديدة رسمية وغير رسمية لمواكبة المتغيرات الإنمائية، حيث سيشكل الوفاء بالتزاماتنا الدولية القائمة على روح من المسؤولية والشراكة والتضامن على الصعيد العالمي أفضل نقطة انطلاق للتنمية المستدامة لعام 2030 تطبيقاً لمبدأ العمل الجماعي.

وذلك في إطار رؤية إنمائية جديدة قادرة على الاستجابة للاحتياجات والتطلعات المتسقة والتي تساهم في ادماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) وتهدف بشكل أساسي الى القضاء على جميع أشكال الفقر والتصدي لآثار تغير المناخ في سياق اتفاق باريس باعتباره أكبر عائق لبلوغ التنمية المستدامة، فضلاً عن التحديات الجديدة التي تواجه الدول النامية وخصوصاً الدول التي تواجه أوضاعاً خاصة التي تباطأت معدلات النمو فيها.

فقد أصبح من الضروري أن يتم الانتقال من مرحلة الالتزام بتلك الأحداث الإنمائية الهامة التي تم اعتمادها خلال العام 2015 الى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وأود أن أؤكد على ضرورة العمل سوياً لوضع أسس وترتيبات تضمن القدرة على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة التي تقوض قدرات الدول النامية من خلال التزام المانحين بالوفاء في تعهداتهم في تلبية احتياجات الدول النامية لتوفير الأرضية المناسبة لتمكينها من بلوغ أهداف التنمية المستدامة بتخصيصها ما نسبته 0.7% من مجمل دخلها القومي للمساعدات الإنمائية الرسمية لبناء عالم أكثر ازدهاراً واستدامة، ومن الأجر أيضاً توفير موارد من القطاعين الحكومي والخاص والعمل على تعزيز الاستثمار الأجنبي ذو الطابع التكنولوجي والابتكاري المساهم في تحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن أهمية الاعتراف بالدور البارز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على اعتبار انه مكمل للتعاون الثلاثي وليس بديلاً عنه.

السيد الرئيس،،،

على الرغم من تصنيف دولة الكويت على أنها دولة نامية ذات دخل مرتفع، إلا أن بلادي حريصة كل الحرص على تنفيذ ودعم كافة الخطط والبرامج الإنمائية لتيسير عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17، حيث تواصل بلادي نهجها المعهود في دعم جهود الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وصناديقها من خلال مساهماتها الطوعية السنوية الثابتة إيماناً منها بأهمية الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تقوم بها هذه الأجهزة الدولية، كما قرّرت بلادي استحداث مساهمات طوعية وطارئة جديدة، فضلاً عن مضاعفة مساهماتها لبعض هذه الصناديق بالإضافة الى استجابتنا العاجلة لعدد من المناشدات التي تطلقها الأمم المتحدة.

كما نود أن نؤكد التزام دولة الكويت التام بتسديد كافة المساهمات التي تعلن عنها وتتعهد بها تنفيذاً للمبادرات السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، والتي تأتي معززةً لتاريخ الكويت المتواصل من العمل الإنمائي، حيث بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تقدمها بلادي ضعف النسبة المتفق عليها دولياً، فضلاً عن تقديم المساعدات الإنسانية والغوثية الطارئة للدول المتضررة من الكوارث الطبيعية علاوة على قيام بلادي ومنذ عام 2008 توجيه ما نسبته 10% من اجمالي مساعداتها للدول المنكوبة عبر الوكالات والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، كما تعهدت بلادي بتسديد مبلغ 15 مليار دولار أمريكي عام 2015 لتمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية خلال الـ 15 عاماً المقبلة عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

السيد الرئيس،

يسرني أن أعلن لعام 2017، عن المساهمات المالية الطوعية لدولة الكويت لعدد من وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة وذلك على النحو التالي:

|                |  |                  |              |
|----------------|--|------------------|--------------|
| 1-             | وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)              | 2,000,000        | دولار        |
| 2-             | المفوضية العليا لشئون اللاجئين (UNHCR)                     | 1,000,000        | دولار        |
| 3-             | صندوق الأمم المتحدة للاستجابة الطارئة (CERF)               | 1,000,000        | دولار        |
| 4-             | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)                       | 570,000          | دولار        |
| 5-             | الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا             | 500,000          | دولار        |
| 6-             | مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNHCHR) | 500,000          | دولار        |
| 7-             | برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (HABITAT)          | 354,000          | دولار        |
| 8-             | منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (UNICEF)                | 200,000          | دولار        |
| 9-             | برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)                         | 200,000          | دولار        |
| 10-            | هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN WOMEN)                       | 50,000           | دولار        |
| 11-            | معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)                 | 20,000           | دولار        |
| 12-            | صندوق الأمم المتحدة لضحايا التعذيب (UNVFT)                 | 10,000           | دولار        |
| 13-            | صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA)               | 10,000           | دولار        |
| 14-            | صندوق الأمم المتحدة لمكافحة سوء استخدام المخدرات (UNDCP)   | 5,000            | دولار        |
| <b>المجموع</b> |  | <b>6,419,000</b> | <b>دولار</b> |

إضافة الى هذه التبرعات التي تقدّم الى وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة، تقدّم دولة الكويت مساهمة سنوية للجنة الدولية للصليب الأحمر وقدرها 3 مليون دولار، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر 250 ألف دولار.

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للدور الهام والحيوي الذي تقوم به أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والعاملين فيها في دعم الأنشطة الإنمائية والإنسانية في الدول النامية، ونرحب بالإجراءات والخطوات التي تقوم بها لتحسين وتطوير أدائها وتعزيز مبدئي المساءلة والشفافية، وتتطلع بلادي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 نظراً لما تمثله من رؤية لمستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافاً لكافة دول العالم بما فيها دولة الكويت.

وشكراً السيد الرئيس،،،